

الثقافة السياسية في المنطقة العربية

د. جهاد الغرام
أستاذ محاضر (أ) كلية الآداب واللغات والعلوم
الإنسانية والاجتماعية - جامعة المدينة.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى فحص تداعيات العولمة على الثقافة السياسية العربية، في سياق الحديث عن الإنسان العالمي وأن العالم قرية صغيرة، لاسيما وأن النظام الدولي قد شهد منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي مجموعة من المتغيرات، تعاضمت فيها الأخطار التي تحيق بثقافات الأمم والشعوب بسبب استمرار الخلل الذي يعتري نظام الاتصال الدولي، وازدياد تعمقه في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهيمنة الغرب على هذا الصعيد، بما يتيح لها التحكم في رغبات وحاجات الشعوب العربية وأنماط سلوكهم وإخضاعهم لمعايير الثقافة الغربية، بالتوازي مع تغييب الدور المنوط بالثقافة السياسية العربية في إرساء الأسس الديمقراطية وتحقيق التنمية للوصول بشعوب المنطقة إلى الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

Summary:

This study aimed to examine the repercussions of the political culture of the peoples of the Arab region and their political systems, in particular, and that the international system has witnessed since the beginning of the last decade of the last century, a group of variables, the greater the dangers that beset the cultures of nations and peoples because of the continuing imbalance which is going communication system of international and increased deepen under the IT revolution of communication and information, and the dominance of the West in this regard, with the reality of difference in the level of scientific and technological development, which reached these countries, in addition to so many factors that contributed to the absence of Arab political culture in laying the foundations of democracy and development, and from here, is the subject of academic subjects task, which raised over the past years, and put in terms of day it is becoming topical, especially in the midst of events and changes taking place in many Arab countries.

مقدمة:

تعد الثقافة السياسية لدى أي مجتمع جزء من ثقافته العامة، وبالتالي فهي تنتقل من جيل لآخر من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، ممثلة بالمدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاتصال، وتختلف كذلك من مجتمع لآخر نظرا لارتباطها بالقيم والمعايير والعوامل السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، إلا أنها تظل عرضة للتغير تبعا لعوامل داخلية تتعلق ببنية النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وما يعتريها من تغيرات تطال الأطر الثقافية والقيمية، وعوامل خارجية تتغلغل في ثقافة المجتمع السياسية، عبر مختلف طرق ووسائل وأدوات الاتصال، فإن المطالبة بالديمقراطية والإصلاح بمعناه الواسع قد اتسعت رقعته وارتفع بشكل كبير وملحوظ في وطننا العربي، ولكن في الوقت نفسه نجد أن تحقيق الديمقراطية وغرس قيمها في ظل ثقافة سياسية تمتد أصولها إلى إرهاصات العصر الإسلامي (العصر الأموي).

وفي ظل هذا الواقع المعيش والتحديات الراهنة ليس من السهولة بمكان تحقيق هذا المبتغى، وذلك بسبب المعوقات التي أوجدها نظام الاتصال الدولي، الذي يعرف تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنة الغرب عليه، إلا أن البيئة السياسية في البلدان والمجتمعات العربية التي تعرف مشاكل في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي،

أصبحت تفرض على الثقافة السياسية العربية رهانات كبرى، تتجسد في إيجاد آليات تحكم العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم الذي يهدف لإنجاح عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تطمح إليها شعوب المنطقة.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح عمليات الإصلاح في الوطن العربي، من خلال تبيان العوامل التي أدت إلى تشكيل الثقافة السياسية في هذه المجتمعات، ومن خلال مسألة العلاقات المتشابهة بين مكونات الثقافة السياسية العربية والأنظمة السياسية، وتحولات البيئة العربية التي أفرزت أنماطاً جديدة أثرت على عملية مشاركة المجتمع في التنمية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

أولاً: الثقافة السياسية

تتفق الدراسات التي تناولت مفهوم الثقافة السياسية، بأنها تتعلق بالمعارف والمعتقدات والاتجاهات السائدة في مجتمع ما نحو شؤون الحكم والسياسة، بمعنى منظومة القيم والرموز التي تحدد الكيفية التي يتم بها رؤية المجتمع لسلطته السياسية، وعلاقة الحاكم بالمحكوم الأمر الذي يتضمن معاني العملية السياسية، ويحكم سلوك الأفراد داخل النظام السياسي.

ولقد تميزت الدراسات التي تناولت الثقافة السياسية بين مستويين هما ثقافة النخبة أو ثقافة الحكام أو الثقافة الرسمية، وثقافة الجماهير أو المحكومين أو الثقافة غير الرسمية، وتبني الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها إلى الجماهير من خلال وسائل الإعلام والنظام التعليمي، لذلك فإن الثقافة السياسية الديمقراطية تبرز لدى تبنيها والمبادرة لإشاعة قيمها من قبل النخبة المسيطرة و يتم ذلك تدريجياً⁽¹⁾، وقد عرف الكاتبان الموند وفيربا الثقافة السياسية بأنها مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد في سياق علاقتهم بنظمتهم السياسية، وأن معتقدات الأفراد السياسية، والتي تتدرج في إطار ثقافتهم السياسية تعطي المعنى لنشاطهم السياسي، فيما تأخذ هذه المعتقدات أشكالاً عدة، فقد تكون إدراكية، تدور حول طبيعة الحياة السياسية عامة، أو أنها تأخذ شكل مجموعة من القيم التي تحدد الغايات السياسية المنشودة في المجتمع، أو أنها تتكون من اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي، بمعنى أن جوهر الثقافة السياسية يدور حول قيم واتجاهات ومعارف سياسية لأفراد المجتمع، وميز الموند وفيربا بين ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية هي⁽²⁾:

أ- **النمط الضيق**: يقوم هذا النمط على الولاءات التقليدية الضيقة، ومستوى توقعات الأفراد من الحكم متدنية، وكذلك الرغبة في المشاركة العامة.

ب- **النمط التابع**: يقوم على أن الأفراد واعون لنتائج عملية الحكم ولا يشاركون في الحياة العامة، ويسود هذا النمط في ظل أنظمة سياسية مركزية كالأنظمة الشيوعية.

ج- **النمط المشارك**: الأفراد فيه فاعلون ومشاركون ومؤثرون في النظام السياسي، ويسود هذا النمط في المجتمعات ذات البنية الديمقراطية.

في هذا السياق، هناك علاقة بين البنى السياسية في المجتمع وثقافته السياسية، إذ من الواضح أن النخب السياسية الحاكمة تمتلك من الأدوات والموارد المتاحة ما يمكنها من إشاعة القيم السياسية، التي تتسجم مع مصالحها في البقاء على رأس السلطة، وهو الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الأبنية السياسية في

(1) ميرون ارونوف: الثقافة السياسية في المجتمع الصهيوني - إسرائيل خلال الثمانينات، بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1991ص07.

(2) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in five Nations (Princeton: Princeton University Press, 1963, p.14.

ذلك المجتمع، لأن إشاعة القيم المعززة للديمقراطية يقتضي أبنية تجعل من التداول السلمي للسلطة لا يطيح بمصالح الخارجين منها، وبالتالي تعزز الأبنية السياسية بدورها ثقافة إدارة الاختلاف والتنافس السلمي على الحكم، و في حالة العكس تصبح الثقافة منعزلة عن الواقع، وتصبح السياسة مجرد قوة وتسلط، لأن هذه الرؤية تحاول أن تنشر الثقافة السياسية على لون واحد من النظم، إذ من غير الخطأ اعتبار أن هناك عدة أنواع من الثقافة السياسية في ظل أكثر النظم استبدادا وتسلطا، وهي الثقافة التي يحرص المستبد على إشاعتها لضمان استمرار سيطرته على السلطة⁽¹⁾.

ان الثقافة السياسية تمثل الحصيلة التاريخية لكل ما تعلمه أفراد جماعة معينة أو مجتمع معين وفقا لطرق معيشتهم وطرق تفكيرهم ومشاعرهم تجاه الآخرين، هذه الثقافة تعتبر أساسا لبقاء المجتمع، بل واستمراره، لأن كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي فضاء معرفي تهتم باتجاهاته ومسائله الكبرى، وتمثل الثقافة السياسية من خلال ثلاث محددات⁽²⁾:

- محدد معرفي: يتمثل في طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي.
 - محدد عاطفي: يتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة و المؤسسات.
 - محدد تقييمي: يتمثل في مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.
- وعلى الرغم من أن الثقافة تتميز بصفة الاستمرارية والتواصل من جيل إلى جيل، إلا أن الثقافة السياسية لا تنتقل من جيل لآخر كمسلّمات، وإنما تتعرض لقدرة من التغيير يعكس التغيير الاجتماعي، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى التلقين السليم للثقافة السياسية، واختلاف المجتمعات الإنسانية في مقدار هذا التغيير الذي يحدث على مستوى المجتمع، بفعل الظروف الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة وانتشارها، كما نجد أن الثقافة السياسية تتميز أيضا بقابليتها للانتشار والانتقال من وسط ثقافي إلى وسط ثقافي آخر، و يمكن أن يتم هذا الانتقال بشكل عرضي أو بشكل مقصود، وقد يحدث الانتقال بكل سهولة دون صعوبة أو اعتراض، وقد يلقي هذا الانتقال نوعا من الصراع بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة، وباعتبار أن الدول النامية مرت معظمها بمرحلة الاستعمار وتعرضت لتغيرات اجتماعية في بنيتها قد تأثرت ثقافتها السياسية، وفقا لمؤشرات هذا النوع من الانتقال.

ثانيا: مرتكزات الثقافة السياسية العربية ومراحلها:

1-مراحل تطور الثقافة السياسية العربية :

لقد ساد في تاريخ الدولة الإسلامية مفهوم أن الحاكم مسؤول أمام الله وحده وضميره، الأمر الذي يعني إلغاء دور لشعب في صنع السياسات واتخاذ القرارات، أما طريقة تسلم الحكم، فقد كانت تتم في صدر الإسلام عن طريق الشورى، التي ظلت مستمرة بعدها عن طريق البيعة، رغم ما اعترى المفهوم من تبدل في المضمون، حيث كانت البيعة بعد استيلاء الأمويين على الحكم شكلية، ولم تكن الجماعة في رأي معظم المفكرين لتمنح السلطة بالبيعة، وهذا ما استلزم أن تكون طاعة الحاكم واجب الجماعة الأول نحوه، وتكريسا لقيم الخضوع والطاعة كان أئمة العصور الباكورة يقولون أن واجب الطاعة يبقى قائما ما دام الحاكم لا يأمر بما يخالف الشريعة، لكن هذا التفكير تعرض في العصور المتأخرة إلى تحويل الطاعة إلى واجب مطلق، وتم إفراغ مقولة "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" من مضامينها، بحيث تقتصر على البعد الشعائري، فإن هذه

(1) حسن حنفي: الثقافة السياسية" آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي"، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 1998، ص 182.

(2) سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم، مصر: ايتراك للطباعة، 2004، ط1، ص 41.

لقيم قد جعلت من الاختلاف مسألة سلبية في الذهنية العربية، وذلك تحت عنوان الحرص على السلم الاجتماعي، ووحدة الكلمة والصف، في ظل مجتمعات ينعدم فيها الحوار والتعددية⁽¹⁾. بالمقابل ظل الإسلام أيضا عامل التجميع الأبرز للأمة حتى الحرب العالمية الأولى، حيث ظلت الثورات العربية المضادة للغرب تتخذ طابعا إسلاميا جهاديا، إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، كثورة عبد القادر الجزائري 1898، والثورة السنوسية في ليبيا 1847، والثورة المهديّة في السودان 1832-1881، إلا أنه مع سنوات 1908-1917، وحركة الحزب الوطني في مصر 1905-1912، وبفعل حركة التقسيم الغربية ومؤثرات التطور الحديث، وتسرب الضعف للكيان الإسلامي الجامع، بدأت تتخذ الثورات في طابعا قوميا ووطنيا محليا، ولربما بقي الإسلام عنصرا من عناصرها ولكنه لم يعد تابعها المميز والمهيمن، ينطبق ذلك على الثورة العربية في الحجاز 1916، والثورة المصرية 1919، وثورة العشائر العراقية 1920، والثورة السورية 1925⁽²⁾.

ولقد ساد بعد الحرب العالمية الثانية شعور لدى العرب بخيبة الأمل، فلم يحقق الاستقلال الأهداف المرجوة منه، بل ثبت التجزئة بدل الاتجاه نحو الوحدة، فيما تحولت المؤسسات التي أسستها الشعوب لتخدمها إلى أدوات ضدها، وتبين لها أن الاستعمار ما زال مسيطرا مباشرة، أحيانا، ومن خلال الطبقات الحاكمة، أحيانا أخرى، كما اتضح أن المؤسسات شبه الديمقراطية بمجالسها ولسانها وشعاراتها وممارساتها هزيلة ومزيفة ومغلقة، فلم تتغير فيها طبائع الاستبداد، ولم تحد من سيطرة الإقطاعيين وحكم العائلات التقليدية، لذلك لم يكن غريبا أن تشهد المنطقة العربية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي العديد من الانقلابات العسكرية (العراق، سوريا، مصر، ليبيا، الجزائر.. الخ)⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن هذه الانقلابات قد جاءت على خلفية رفض احتكار السلطة من قوى تقليدية مستلبة الإرادة لصالح الاستعمار القديم، بمعنى أن انتزاع السلطة من النخب الإقطاعية كان يفترض بناء سلطة شعبية، تفتح المجال للتمثيل الديمقراطي الحر والتعددية السياسية، في ظل قضاء مستقل ونزيه وإطلاق الحريات، إلا أنها اكتفت بإصلاحات طفيفة، ولم تتح المجال للمشاركة الشعبية، وألغت الأحزاب لعدة عقود لدى البعض، وحرمت الشعب من حرياته وحقوقه المدنية، ولم تحقق شعار العدالة الاجتماعية الذي رفعته، وكشفت عن نزعة تسلطية احتكرت في ضوئها وسائل الإعلام والثقافة والتعليم، في ظل الافتقار إلى رؤية لإصلاح أوضاعها، وكان بقاؤها هو العامل الحاسم لرسم سياساتها الداخلية والخارجية، وتحول - في كل الحالات - الحزب القائد الذي خاض غمار الثورة إلى حزب القائد الذي ذابت فيه الدولة والحزب.

2- المرتكزات

لقد تشكلت الثقافة السياسية العربية في ظل الظروف التاريخية والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية من كفاح للتحرر من الحكم العثماني، ومن بعده الاستعمار الغربي، وانطلاق مقاومته طلبا للاستقلال ونيل الحرية، ومن ثم الحكم الوطني (بمعنى القطري) سواء في ظل الأنظمة التقليدية، حتى منتصف القرن الماضي، ومن خلال هذه الأحداث التي تشكلت فيها هذه الثقافة، يمكن تحديد مستنداتها في ركائز أساسية هي:

(1) فريال مهنا: لا ديمقراطية في الشورى، دمشق، سوريا: دار الفكر المعاصر، 2003، ص 22 .
(2) محمد جابر الانصاري: تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930-1970، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980، ص 112.
(3) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 448 .

أ- الدين والثقافة السياسية العربية:

إن النقاش حول الثقافة السياسية يكون ناقصاً دون تقييم دور الدين، كمصدر للقيم الأساسية، لأنه يعتبر مكوناً مهماً من مقومات الثقافة السياسية في دول عديدة، وانطلاقاً من أنه يمنح الشرعية ولا يستمدّها، ولهذا بإمكان القادة الدينيين المسؤولين عن تفسير العقيدة أن يتحولوا في أقصى نفوذهم إلى حراس الثقافة السياسية، وبالخصوص في هذه المرحلة التي ازدادت أهمية الإسلام فيها كمصدر رئيس للثقافة السياسية للشعوب العربية وبالذات منذ عقدين على الأقل، حيث بات استعمال الخطاب الإسلامي ضرورياً في الحرب من أجل المصالح الخاصة أو العامة، وساهم التراث العربي الإسلامي-ممثلاً في الدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التاريخية- والذي يعتبر أحد بعدين يسيطران على الحاضر الثقافي العربي في ظل أنظمة استبدادية، تستند إلى رؤى دينية طقوسية وقومية دعائية وديمقراطية مظهرية، وذلك في إطار فرض شرعية لهذه النظم، وليس التأسيس وتنمية المشاركة الشعبية.

ب- الثقافة السياسية العربية والنظام السياسي:

إن الثقافة السياسية الداعمة، والمتراكمة عبر الأجيال تساهم في استقرار الأنظمة السياسية، لأن النظام القائم على الحق يمكن له أن يدوم فترة أطول، لكونه في الحد الأدنى أشد تأثيراً من ذلك النظام الذي يعتمد على القوة وحدها. فالثقافة المدنية تساهم في استقرار وفعالية الديمقراطية، وتخلق مواقف داعمة تعزز النظام السياسي في المستقبل، على العكس، فإن الإرث السلطوي لازم الحياة السياسية العربية بعد الاستيلاء الأموي على الحكم، وشيوع انتقال السلطة عن طريق الوراثة، وتجربة الدولة العثمانية، وما آلت إليه من قهر قومي معبراً عنه بسياسات التتريك، والموروث الثقافي التي تركته تجربة الاستعمار الغربي الذي زاد من شعور الشعوب العربية بثقافة الخضوع، وعمل على تدمير الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة مادياً ومعنوياً. وهو ما يبين أن أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، و ما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو راسي للعالم، يعطي فيه الأعلى ما يسلبه من الأدنى (أي الأعلى يأمر والأدنى يطيع)، كما هو معروف في الثنائيات التقليدية الموروثة.

ج- النخبة والثقافة السياسية العربية

تتألف الثقافة السياسية للنخبة من اعتقادات، ومواقف، وأفكار حول السياسة التي تنتبى من قبل أولئك المقربين من مراكز السلطة السياسية، على اعتبار أن قيم النخب هي الأكثر تماسكاً وجزماً من قيم السكان بصورة عامة، وإن الثقافة السياسية للنخبة تعتبر رئيسة، حتى عندما تكون مواقف الجمهور حيال السياسة متطورة جداً، كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية الرصينة، يبقى أن وجهات نظر النخبة هي التي تفرض الأثر الأكبر المباشر على القرارات السياسية.

ولذلك عملت النخبة السياسية في الوطن العربي على استبعاد مسألة المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل الثقافة السائدة والمتاحة للأجيال المتعاقبة هي ما تسمح به الأنظمة لإبعاد الشعوب عن لعب دور في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وهذا النوع من الثقافات القائم على استبعاد جماعات عن المشاركة السياسية يعيق إمكانيات ارتقاء الثقافات السائدة لتصبح هويات ثقافية للجميع، باعتبار أنها لا تشمل ثقافة الجميع ضمن عناصرها ومكوناتها⁽¹⁾.

(1) إسماعيل الشطي وآخرين: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويسري بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 217.

د- الثقافة السياسية العربية والتأهيل السياسي:

يعرّف التأهيل السياسي (أو التنشئة السياسية) على أنه عملية نتعلم من خلالها ممارسة السياسة، وهي تتعلق باكتساب العواطف والهويات والمهارات، وأيضاً المعلومات التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وهي في الواقع عملية عالمية، يجب على كافة المجتمعات أن تتعلم المهارات المطلوبة في أداء أدوارها السياسية.

ومن هنا، حاول الحكّام العرب السيطرة على هذه العملية، ومحتويات التأهيل عبر مؤسسات مختلفة (العائلة، الجماعة المتماثلة، ومكان العمل إلى جانب التعليم الرسمي)، وهذا ما يميز الثقافة العربية التي أخذت طابع الإكراه والقهر والتسلط في العلاقات الاجتماعية، التي تضرب جذورها في العائلة والمدرسة والحياة العامة، لأن السمة التسلطية تعود إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي، والتي تقوم على مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة الأعلى، وذلك على عدة مستويات تبدأ بالعائلة وتنتهي بسلطة الدولة، بما يشكل في النهاية بنية العلاقات الاجتماعية، وبالتالي السياسية في المجتمع الأبوي، والذي تعتبر فيه العائلة هي أصل هذا النظام وهي حجر الزاوية والمحتوى الأساسي للبنى الداخلية لهذا النظام، أي أن نمط العلاقات السائدة في الأسرة هو الذي يفسر إلى حد كبير علاقات السلطة والهيمنة والتبعية في المجتمع، ويبدو أن بنية المجتمع العربي كمجتمع أبوي هي التي تكرست منظومة من القيم السياسية وأدت إلى ضعف المشاركة السياسية.

ولقد شكل تراكم تقاليد مركزية السلطة السياسية أحد العناصر المحورية في الثقافة السياسية، فيما غلب الطابع الأبوي التسلطي على عملية التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع العربي، مما أسهم في تكريس قيم الامتثال والطاعة وتلقي التوجيهات من الأعلى، وفي ظل كل ذلك حرصت النظم الاستبدادية على أن لا تمثل القيم الديمقراطية مكوناً رئيساً في بنية الثقافة السياسية، بل إن ما يمكن ملاحظته هو شيوع قيم السلبية والعزوف عن المشاركة السياسية، في ظل أجواء القهر التي تشيعها أنظمة الحكم، مما خلق الإحساس بعدم القدرة على التأثير في الأحداث، وكما لا تعد القيم الديمقراطية محددات لصياغة أنماط العلاقات داخل مؤسسات المجتمعات العربية، وأيضاً لا تشكل أساساً لصياغة العلاقات داخل الأحزاب السياسية، أو فيما بينها، فقد أظهرت الأزمات العربية المتتالية عن مدى فداحة غياب ثقافة مشاركة حقيقة في العائلة، والمدرسة، والعمل، والحزب وال نقابات والمؤسسات الأخرى، وقامت السلطة بكافة أشكالها على الترغيب والترهيب والوصاية، أكثر مما قامت على الإقناع والبحث والتفكير النقدي والأخذ بالرأي والرأي الآخر، وهكذا سيطر الشخص الواحد والاتجاه الواحد، وأصبح المجتمع العربي مجتمعاً حكومياً أكثر منه مجتمعاً مدنياً، وأبعد الشعب عن المشاركة في صنع مصيره ومواجهة التحديات التي تعترضه.

إن الملاحظ في هذه المرتكزات أنها لم تسهم في ترسيخ الفكر الديمقراطي وقبول الآخر في الثقافة السياسية العربية، فقد تحولت هذه النظريات إلى مجرد مفاهيم و شعارات لخدمة شرعية الأنظمة في الاستمرار، خصوصاً إنها فشلت في إحداث التنمية المنشودة ورفع الغبن عن الشعوب العربية، ناهيك عن شرعية التوريث المستحدثة في العديد من دولها، وسواء تم ذلك عبر التعاطي بشكل أو بآخر مع سياسات الإصلاح الأمريكية والأوروبية، أو من خلال منطق الاستسلام الوقائي، فإن الثابت أن هذه الأنظمة تسعى لتثبيت شرعيتها من خلال نشر أفكار مغايرة لهذه المرتكزات، وهذا الأمر يستدعي بالضرورة مزيداً من الاستبداد في الداخل، من قبيل الحرب على الإرهاب والتصدي للمؤامرات الخارجية، وتأسيس ثقافة سياسية لدى الشعوب العربية، تعمل على ترسيخ هذا الواقع، خصوصاً على إثر ما اعترى النظام الدولي من تغيرات منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ولاسيما في مجال العولمة الاتصالية، حيث أصبح الإنسان العربي يعمل في بيئة عالمية جديدة تتسم بقيم مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل تسعينات القرن الماضي.

ثالثا: أثر العولمة الثقافية على الثقافة السياسية العربية:

يرجع الغرب للعولمة* باعتبارها عملية شاملة يشارك فيها الجميع، وليس ثمة تناقضا بين العولمة، والخصوصية الثقافية، فوجود نمط ثقافي عالمي لا يعني القضاء على الأنماط الثقافية الوطنية والقومية، بل ربما يؤدي إلى مزيد من تأكيدها، ويرون أن العولمة الثقافية لا تمثل ثقافة إنسانية جديدة، وإنما تمثل مجموع ثقافات ذات ملامح متشابهة تسعى إلى إلغاء الفوارق، فهي تقارب يحدث بين الثقافات المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها، وصهرها جميعها في بوتقة ثقافية واحدة ذات خصائص مشتركة⁽¹⁾، الأمر الذي يجعل العولمة تتطوي على نشر القيم الأمريكية، لاسيما أن الإعلام الأمريكي على المستوى العالمي قد أصبح أمرا واقعا للعديد من الأسباب، لذلك تنبأ توماس فريدمان بزوال ثقافات في غضون عقود قليلة من العولمة، وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون عن حقيقة الرؤية الأمريكية، حين اعتبر "أن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وإنما نشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا"، بمعنى أن العولمة تتطلع إلى خلق تماثل ثقافي، بالتالي طمس الهوية والخصوصية كأنساق ثقافية واجتماعية وسياسية ودينية وأخلاقية، والإصرار على تحويل العالم إلى صورة واحدة على النمط الأمريكي⁽²⁾.

العولمة الثقافية تهدف إلى وضع شعوب العالم في قوالب فكرية، تتبع أساسا من الثقافة الأمريكية والغربية، وهنا تكمن خطورتها في هيمنة ثقافة واحدة، وقيامها بتهميش الثقافات الأخرى في العالم، فهي تهدف إلى إبعاد الناس عن واقعهم الاجتماعي، واختراق الهوية الثقافية للأمم والشعوب، وتعميم قيم الاستهلاك، لأن الحضارات الإنسانية لم تتطور إلا بتنوع الثقافات، وعندما تريد فئة من البشر أن تفرض ثقافتها على سائر الأمم الإنسانية، فإنها تجعل من بقية الشعوب مجموعات تابعة وخاضعة لمصالحها، وهذا ما يتناقض مع خصائص الإنسان كمفكر ومبدع.

وإذا كانت المجتمعات تتميز بثقافتها كمحددات للسلوك الاجتماعي، فإنه يترتب على ذلك تمايز في أساليب وطرائق الحياة، بمعنى أن ما تسعى إليه العولمة من خلق لتماثل ثقافي من خلال فرض ثقافة بعينها يمثل اختراقا للهويات الثقافية ومساسا بالخصوصيات، ويأتي ذلك في ظل تراجع فعالية الثقافة السياسية العربية في نشر قيمها السليمة عبر الأجيال، من ناحية، وثورة إعلامية واتصالية تهيمن عليها دول الشمال، من ناحية أخرى، محورها الولايات المتحدة، وفي ظل ما يعترى الأسرة العربية من تفكك وتراجع مستوى السلطة الأبوية، إلى جانب العديد من مظاهر الفشل في النظام التعليمي، سواء من حيث فقر المحتوى أو القصور عن ملاحقة التطورات العلمية والمعرفية⁽³⁾.

- (1) زكريا طاحون، بينات ترهقها العولمة، القاهرة، جمعية المكتب العربي، ط 1، 2003م، ص 71.
- *العولمة من أكثر الظواهر التي تثير جدلا واسعا لا يبدو انه يقترب من نهايته، رغم مرور سنوات على اجتياح المفهوم مجالات البحث في حقول مختلفة، فما من ظاهرة علمية اختلفت بشأنها الآراء، وتباينت الرؤى حول تعريفها، وتقدير أبعادها وتأثيراتها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، كظاهرة العولمة، وإذا كان المصطلح نفسه يعاني من اختلافية منهجية في اللغات الأوروبية، فقد ترتب على ذلك استخدام ثلاث اصطلاحات عربية للدلالة على مفهوم وهي العولمة، والكوكبية، والكونية، فيما يميل البعض لاستخدام Globalism إلا أن مصطلح العولمة يبقى الأكثر شيوعا واستخداما اصطلاحا العالمية وقد تزامن الحديث عن العولمة منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي مع متغيرات سياسية على الصعيد الدولي، تمثلت بانتهاء الحرب الباردة بانكفاء الاتحاد السوفييتي وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية، وتولي الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم بشكل منفرد.
- انظر سليمان رشيد سلمان: مؤشرات المستقبل وواقع الأمة العربية، بيروت: مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 25، العدد 282، آب/أغسطس 2002.
- (2) توماس ل. فريدمان ترجمة ليلي زيدان: السيارة ليكساس وشجرة الزيتون - محاولة لفهم العولمة، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002، ص 351.
- (3) إبراهيم منصور: العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - مجلة المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282، آب/أغسطس، 2002، ص 145.

ولقد أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية في الوطن العربي، وهي قيم تؤثر بالتأكيد على أنماط مشاركتهم في كافة مجالات الحياة وعلى تطلعاتهم للمستقبل، وتلقي تبعاتها على المستويات الإقليمية والمحلية الأخرى، لأنها فرضت قيما ومتغيرات جديدة، ونمو شبكة واسعة من الاتصالات، أدخلت قيم الديمقراطية كإحدى القيم الجديدة نسبيا على الوطن العربي.

هذا بالإضافة إلى ما أوجدته العولمة من مشكلة في الهوية وصراع الأولويات بين المحلي، بما يوجد به من معوقات، والعالمي بما يوفره من فرص وحالة عدم التأكد، وبين قصور الآليات الوطنية للتمكين السياسي، مقابل تطور الآليات غير الوطنية، ترافق مع تلك الأزمة ظهور صور جديدة للمشاركة السياسية خارج الأطر التقليدية المعروفة، كالانترنت والمحادثة الالكترونية بكل أنواعها، والتي وفرتها شبكة الاتصال الواسعة التي جاءت بها العولمة، والتي كانت منفاذاً ليعبر من خلالها شريحة كبيرة من المواطنين، خاصة فئة الشباب عن آرائهم وحياتهم، وهو ما ألقى بتبعاته على الثقافة السياسية العربية ومكوناتها.

رابعا : أسباب ضعف الثقافة السياسية العربية:

تعود أسباب هذه الوضعية للثقافة السياسية العربية إلى مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية، فقد شكل تراكم تقاليد مركزية السلطة السياسية أحد العناصر المحورية في الثقافة السياسية، فيما غلب الطابع الأبوي التسلسلي على عملية التنشئة السياسية والاجتماعية العربية، مما أسهم في تكريس قيم الامتثال والطاعة وتلقي التوجيهات من الأعلى، وفي ظل كل ذلك حرصت النظم الاستبدادية على تعييب مسألة المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل الثقافة السائدة والمتاحة للأجيال المتعاقبة هي ما تسمح به الأنظمة لإبعاد الشعوب عن لعب دور في صنع السياسات واتخاذ القرارات، لتصبح هويات ثقافية للجميع ، باعتبار أنها لا تشمل ثقافة الجميع ضمن عناصرها ومكوناتها.

1-الموروث الثقافي في المنطقة العربية:

ويعيد البعض إشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي إلى الموروث الثقافي، فإن أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، ما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو راسي للعالم، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع كما هو معروف في الثنائيات التقليدية الموروثة، فإن الثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط، التي تضرب جذورها في العائلة والمدرسة والحياة العامة، فإن السمة التسلطية تعود إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي، والذي يبدو أن بنيته كمجتمع أبوي تركز منظومة من القيم السياسية تؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية، حيث تقوم نظرية المجتمع الأبوي على مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة الأعلى، وذلك على عدة مستويات تبدأ بالعائلة وتنتهي بسلطة الدولة، بما يشكل في النهاية بنية العلاقات الاجتماعية، وبالتالي السياسية في المجتمع الأبوي، والعائلة هي أصل هذا النظام، وهي حجر الزاوية والمحتوى الأساسي للبنى الداخلية لهذا النظام، فنمط العلاقات السائدة في الأسرة يفسر إلى حد كبير علاقات السلطة والهيمنة والتبعية في المجتمع⁽¹⁾.

2- نشأة الدول العربية المعاصرة و فقدان شرعيتها:

لقد تأسست الدول العربية -إما كليا أو جزئيا- على مصدر خارجي للشرعية، حيث أن قوى الاستعمار قد رسمت خريطة المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، بما يعني إعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية، وإعادة

(1) هشام شرابي: النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

تعريف حدودها وتركيب شعوبها، وباعتبار أن هذه الدول ليست نتيجة شرعية لحركة المجتمع وصيرورته، فهي تسعى لتجريد المجتمع من قواه الذاتية، لضمان استمرارها.

وذلك لم تكن مسألة الاعتماد على الاستعمار القديم أو وريثه الحالي كمصدر لشرعية الوجود أمر خارج السياق، وتجلي ذلك عبر اتفاقيات دفاع مشترك ضد احتمالية التهديد من طرف عربي آخر، أو الداخلة نفسه، بينما يتجلي هذا الأمر حالياً عبر التنسيق من أجل الإصلاح.

ولقد تنامي إدراك الأنظمة العربية لتآكل شرعيتها في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، وذلك نتيجة الفشل المتراكم في مجال حماية الاستقلال الوطني، أو إنجاز التنمية، أو تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية، كل ذلك قد دفع بها لحل هذه الإشكالية بالنزوع من ناحية تعددية سياسية تحت السيطرة، بمعنى إتاحة المجال للمعارضة للتعبير عن نفسها، والإيحاء الشكلي بإمكانية تداول السلطة، وممارسة القمع وتكثيف الأقواء ضد جماعات سياسية ظلت خارج دائرة المشروعية السياسية، مثل الحركات اليسارية والإسلامية.

3- مشكلة الاختلال في تدفق المعلومات في نظام الاتصال والإعلام الدولي

يأخذ تدفق المعلومات على النطاق الدولي اتجاهاً رأسياً أساسياً من الشمال إلى الجنوب، من الدول المتقدمة إلى النامية، ويعتبر نظام الاتصال الدولي في كثير من الحالات معوقاً للتفاهم الدولي، إذ لا يلتزم بالموضوعية بل يشوه الحقائق ويبرز وجهة نظر دون أخرى، وكثيراً ما يرتبط بعدم المصداقية ووضع جوانب الموضوع التي تقيده، وتعتمد التشويه وخدمة طرف من أطراف الصراع، أو مواجهة الطرف الآخر من الصراع، هذا يفسر سوء توزيع مصادر الأنباء في العالم، إلى حد أن وسائل الإعلام أصبحت سلاحاً خطيراً في أيدي القوى الكبرى، وباستخدامها يتم احتكار تفكير الإنسان، بحيث يصبح الفرد موجهاً دون إدراك منه بمفاهيم تحتوي على جانب واحد من الحقيقة، وهو ما يفسر تدفق الإعلام في اتجاه واحد من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، وتدفق الإعلانات التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية، والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وتدريب الإعلاميين وخصوصاً الصحفيين منهم، كل ذلك يتم في سياق ثقافة العولمة، بحيث يبدو الأمر كأنهم يتوجهون بإعمالهم وكتاباتهم إلى جمهور أجنبي، وحتى المواد ذات المضامين الوطنية تقدم في إطار وسياق أجنبي.

إن مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات، ترتب عليها وفرة في العرض من قبل الدول الغربية، يقابله كثافة وشدة الطلب من قبل الدول العربية، ما أدى إلى اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي لصالح الدول المتقدمة⁽¹⁾.

ويعتبر الاختلال في تدفق المعلومات على النطاق الدولي من أخطر المشكلات التي تواجه الوطن العربي في تشكيل ثقافته السياسية الخاصة به، ويسبب توفره المعلومات كما وكيفاً من عناصر لازمة لتطوير المجتمعات وقدرتها على بلوغ أهدافها التنموية، فإن الدول العربية لم تسهم في إنتاج المعلومات، وبالتالي لم تشارك في الثقافة الجديدة بل تلقته وتقبلتها، لأنها كانت بالنسبة لها تمثل الحداثة، و في السياق نفسه لم تستطع طرح الثقافة اللازمة لدخول العصر، لأنها عجزت عن تجديد نفسها لمواكبة التطورات العالمية، ولذلك دخلت في صراع حاد مع الثقافة الجديدة التي أخذت في مزاحمتها لتفكيكها والحلول مكانها، والتي بدأت تترك آثارها على المجتمعات العربية.

4- شرعية الاستمرار والتوريث في واقع الأنظمة العربية:

(1) راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2008، ص22.

ولقد تنامي إدراك الأنظمة العربية لتأكل شرعيتها في العقود الأخيرة من القرن المنصرم، وذلك نتيجة الفشل المتراكم في مجال حماية الاستقلال الوطني، وإنجاز التنمية، وهو ما دفع بها لحل هذه الإشكالية بالنزوع لتعددية سياسية تحت السيطرة، بمعنى إتاحة المجال للمعارضة للتعبير عن نفسها، والإيحاء الشكلي بإمكانية تداول السلطة، وممارسة القمع وتكميم الأفواه ضد جماعات سياسية ظلت خارج دائرة المشروعية السياسية، كمصدر لشرعية الاستمرار وشرعية التوريث المستحدثة في الدول العربية.

وهذا الواقع إنعكس على الثقافة السياسية معبرا عن نفسه في انخفاض معدلات المشاركة السياسية في المجتمعات العربية، في ظل شيوع ثقافة الخوف والقهر من ناحية، لدرجة أصبحت فكرة السياسة بمعنى الاهتمام والانخراط بالشأن العام هي فكرة كريهة في الثقافة السياسية العربية، و من ناحية أخرى فقد ترسب في ثقافة المعارضة رفض سلطة الحكم، وبالتالي استبعاد فكرة المشاركة وقبول الآخر بمعنى أن هذه الأحوال قد رسخت ظاهرة عدم قبول الآخر لدى المعارضة والسلطة، واستبعدت بالتالي قيم المساومة والحوار، مما انعكس سلبا على الثقافة السياسية العربية، التي أصبحت تنشط عبر إقصاء المعارضة واشتداد سطوة السلطة، و قبولها في صورتها القائمة وأسلوب تداولها وطريقة ممارستها.

5- غياب مؤسسات المجتمع المدني ودورها في غياب مجتمع المعرفة:

من أبرز مظاهر ضعف الثقافة السياسية العربية غياب مؤسسات المجتمع المدني عن ساحة العمل السياسي، إذ عملت الأنظمة السياسية العربية على احتوائها أو منعها وتقييدها ضمن البناء السياسي للنظام، ولعل مرجع ذلك يعود إلى اعتقاده أن مشاركة سياسية فعلية من خلال هذه المؤسسات من شأنها أن تجعل المواطنين يتحكمون بعمل النظام السياسي، عن طريق جماعات الضغط والمصالح والأحزاب والانتخابات النزيهة، رغم أن أكثر أنساق الحكم في البلدان العربية تتظاهر بوجود نظام مؤسسي، إلا أن الحقيقة تؤكد على أن هذا النظام معطل عن القيام بوظائفه.

وتقوم رؤية السلطة السياسية على أن مثل هذه المؤسسات تم انشاؤها تبعا لحاجاته ومستلزماته، وأنها معدة لتسيير هذه الحاجات والاهتمامات الخاصة بتثبيت ثقافة قوة ونفوذ السلطة السياسية، ولقد أفضى الخناق والتقييد المفروض على مؤسسات المجتمع المدني في كثير من البلدان العربية، إلى جعل هذه المؤسسات تقتصر للفاعلية والكفاءة، وأن لا تلعب أي دور في تثقيف المواطن وتوعيته السياسية، على الرغم من أن الوضع الطبيعي لها يشير إلى أنها أنشئت لغرض مساعدة الناس على حماية أنفسهم، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، ولكن في ظل غياب المشاركة سياسية فعالة بسبب غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تحولت بعضها إلى وسائل مسيطرة على المواطنين، تعمل على فرض سياسات النظام في الثقافة السياسية العربية.

6- التحدي الاقتصادي والتكنولوجي:

من بين التحديات التي ساهمت في تغييب الثقافة السياسية العربية هو التحدي الاقتصادي، فالبنية الاقتصادية العربية لا تتناسب مع الإمكانيات المعتبرة والموارد الاقتصادية التي تزخر بها معظم الدول العربية، وهو ما نشأ عنه توزيعا غير عادل للثروة، التي تتركز في أيدي فئة محدودة، وهكذا، فإن التوزيع غير العادل لثروات الأمة العربية ومقدراتها من خلال الأنظمة السياسية التي تحكمها يجعل الشعوب العربية تعيش حالة بؤس وفقر، في الوقت الذي تمتلك بلدانها ثروات ومقومات لا تمتلكها بلدان أخرى، أما التحدي الآخر فهو التحدي العلمي والتكنولوجي، فوضعية البحث العلمي في الوطن العربي لا تأهلنا أن نجاري منطلق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة، ذلك أن أخطر التحديات في هذا المجال هي تحديات ثقافية، وهنا تتم

الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطير في معدلات الأمية في الوطن العربي والتي تصل في بعض التقديرات إلى 60%⁽¹⁾، ومن ناحية أخرى أدى غياب توظيف نتائج البحث العلمي بسبب المستوى المتدني لهذه البحوث، وعدم تمكنها من تطوير نتائجها، إلى غياب مشاريع تطويرية وإنتاجية كان من الطبيعي استيعابها لأعداد كبيرة من الجماهير العاطلة عن العمل، لو أحسن استثمارها وإنشاؤها، لتوجد بطالة تعاني منها شريحة واسعة من أبناء الأمة العربية، خاصة من حملة الشهادات العلمية، والتي تعاني من صعوبات في وضعها الاقتصادي، حال دون إطلاعها وإقبالها على مصادر المعارف وأدواتها كالمجلات والصحف والحواشيب، لتصيب هذه الفئة إلى جانب أزمتها الاقتصادية أزمة معرفية، تحجب عنها أسباب اكتساب المعرفة والحصول عليها، ما يعني عدم قدرته على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ونشوء مجتمع المعلومات.

إن المشاركة السياسية ذات علاقة طردية مع مستوى التعليم، فالأفراد الذين ينتمون إلى مستويات عالية من التعليم يكونون أكثر مشاركة وفعالية في الحياة السياسية، من الأفراد ذوي المستويات التعليمية المنخفضة الذين يجهلون إمكانيات توظيف هذه المشاركة وتأثير أبعادها في حياتهم.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني معظم الشعوب العربية من سياسات الأنظمة السياسية أشكالاً من المعاناة، كالفقر والجهل والبطالة وفقدان الحريات والاعتقالات، إلى درجة أن حركة الإنسان العربي لطالما تلازم معها الخوف والظلم واليأس والاستضعاف الذي مارسه النظام السياسي مستخدماً أقصى أنواع العنف المادي والرمزي.

ولقد جعلت الركائز الثلاث التي اعتمدها الأنظمة السياسية والقائمة على القمع والافتقار والتجهيل، من مقومات الثقافة السياسية العربية، بهدف أن يظل الإنسان العربي ضعيف، ومحتاج إلى النظام، لتسهيل السيطرة عليه والتحكم بوجوده.

وفي الوقت نفسه، عملت هذه التحديات على تشكيل قيم ومفاهيم الثقافة السياسية العربية، من قبيل النزعة الإقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح، إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف، وهو الأمر الذي يجعل الجدل فيما إذا كانت ثقافة من هذا النوع مؤهلة لمواجهة أخطار العولمة الثقافية، أو احتضان نموذج الديمقراطية الغربي الذي يجري الترويج له، بغض النظر عن مدى جدية وحقيقة هذا النموذج.

لقد أظهرت الأزمات العربية المتتالية عن "مدى فداحة غياب الديمقراطية في الدولة، والعائلة، والمدرسة، والدين، والعمل، والحزب والنقابة والمؤسسات الأخرى، وقامت السلطة بكافة أشكالها على الترغيب والترهيب والوصاية، أكثر مما قامت على الإقناع والبحث والتساؤل والتفكير النقدي والأخذ والعطاء، وهكذا سيطر الشخص الواحد والاتجاه الواحد، وأصبح المجتمع العربي مجتمعاً حكومياً أكثر منه مجتمعاً مدنياً، وأبعد الشعب عن المشاركة في مواجهة التحديات وصنع مصيره، وعملت هذه العوامل على ترسيب قيم ومفاهيم في الثقافة السياسية العربية، من قبيل امتلاك الحقيقة والنزعة الإقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف، الأمر الذي يجعل الجدل فيما إذا كانت ثقافة من هذا النوع مؤهلة لاحتضان نموذج الديمقراطية الغربي الذي يجري الترويج له في المنطقة العربية ككل.

خامساً: توصيات ومقترحات:

(1) السيد يسين: العولمة.. والطريق الثالث، القاهرة: مكتبة الأسرة - سلسلة الأعمال الفكرية، 1999، ص ص 168-169.

أولاً: ضرورة اقتناع السلطة الحاكمة في هذه المجتمعات بعملية التحول الديمقراطي، من خلال توفر الإرادة السياسية لتنفيذها على أرض الواقع.

ثانياً: من أجل إقامة ثقافة سياسية صحيحة تحقق تنمية، يجب وضع خطط دقيقة مستمدة من الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات العربية.

ثالثاً: البحث العلمي في الوطن العربي يجب أن يستفيد من التطور التكنولوجي، الذي يحدث في العالم، وذلك برفع ميزانية البحث وتشجيع الباحثين العرب، وتسهيل الاتصال بينهم و زيادة مراكز البحث العلمي، وإعادة تأسيس مؤسسات التعليم العام من حي الشكل والمضمون، ورفع مستوى الأداء في المؤسسة الجامعية ومراكز البحث.

رابعاً: ضرورة تفعيل تنظيمات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية باعتباره كفيلاً بتعزيز قيم الديمقراطية، بدءاً من مستويات التنشئة الأولى، وانتهاء بالممارسة الديمقراطية للقاعدة السياسية والاجتماعية.

خامساً: وضع إستراتيجية ثقافية تبرز عالمية الإسلام، وتهتم باللغة العربية، لكي ترسخ ثقافة الأمة وتحددها.

سادساً: الاهتمام بالتربية المتوازنة، وكذلك الاهتمام بالمؤسسات التربوية لإعداد الأفراد للمواطنة الصالحة، حتى يعي الإنسان العربي حقوقه وواجباته، وبوجه المجتمع الذي يعيش فيه للتصدي إلى المخاطر المحيطة به.

سابعاً: ضرورة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعوب العربية، ورفع مستوى موارد الأفراد المتمثلة بالمال والمهارات، وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم واتجاه النظام السياسي، التي تجعلهم يعيشون في بيئات اجتماعية وينظرون إلى المشاركة السياسية بشكل ايجابي وفعال، يسهم في البناء والتقدم المنشود.

خاتمة:

إن إلغاء الخلافة وتقسيم العالم العربي إلى دويلات أحدث تعارضاً بين الانتماء العقدي الإسلامي التاريخي، والولاء المفترض للوطن المحلي، وهو ما أدى إلى ارتداد اللولاء العشائري والطائفي والمذهبي، وهو ما يثير المخاوف في ظل العولمة، والسياسات الأمريكية تجاه الوطن العربي والثقافة العربية، والانكفاء الثقافي الذي أدى إلى انفصالات طائفية دليلاً لما يمكن أن تؤول إليه المنطقة.

وتظهر الأحداث داخل الدول العربية، والتي تمضي بوتيرة متسارعة، افتعال فوضى مدبرة تحت ذريعة ربيع الثورات العربية، تؤدي إلى خلق واقع جديد أكثر اقتراباً من القرن الأمريكي الجديد وإسرائيل الكبرى، وذلك عن طريق تدمير الشعوب ذاتياً، ونشر أفكار مبتدعة دخيلة على الثقافة العربية والإسلامية أفاظ جوفاء لا تحمل بين طياتها واقعاً حقيقياً كالديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ومن المفترض أن الإصلاح الداخلي لا بد وأن ينطلق من توفر القناة لدى النخب الحاكم بأن مصلحتها الحقيقية تكمن في إطلاق الحريات، والأخذ بمبدأ التعددية وفتح أو سعل قنوات المشاركة السياسية، وصولاً إلى التداول السلمي على السلطة، باعتبار أن المغادرة لمواقع الحكم لها أفضل من الطرد ولكن ذلك يستدعي بالضرورة إحداث تغيير في الثقافة السياسية السائدة باتجاه ترسيب القناة بحق الاختلاف، لتكون النخب الحاكمة على قناة بأنها لن تنتهي إلى مصير المعارضة، الذي طالما حددته طيلة فترة احتكارها للسلطة، وعندما يكون الإصلاح مطلوباً من قوى المجتمع الحية فإنه لا بد وأن يستند إلى مبدأ المحاسبة والمساءلة للنخب الحاكمة، الأمر الذي يحفز هذه النخب لرفض هذا النمط من الإصلاح، وبالتالي دفع الأمور نحو سياقات أخرى غير الإصلاح، الأمر الذي يستدعي تطوير نموذج سياسي مناسب للبنى الاجتماعية والسياسية المعاصرة للأمة العربية، يجمع بين مقتضيات الانتماء الحضاري للثقافة العربية الإسلامية ومستلزمات هذا النظام كي، يكون قادراً على الاستجابة لتحديات الحاضر وتلبية لاحتياجات المستقبل، وبناء ثقافة سياسية عربية تسهم بشكل أساسي في العملية السياسية والتنمية المستدامة للمجتمعات العربية.